ملخّص

العلاقة بين المنطوق والمكتوب في اللغة العربيّة

وأثرها في تعليم قواعد الكتابة

الدكتور: باسم يونس البديرات

قسم التربية

كلية الآداب والعلوم الاجتماعيّة

جامعة الحصن/ أبو ظبي

يهدف هذا البحث إلى الكشف عن العلاقة بين النطق والكتابة في اللغة العربيّة، وأثر هذه العلاقة التباينيّة، في بعض الجوانب، على تعليم قواعد الكتابة العربيّة في العصر الحديث، (للناطقين بها ولغيرهم) في ظلّ العزوف عن اللغة العربيّة وتعلّمها على جميع مستوياتها. ومن ثمّ مراجعة بعض الجهود التي بُذِلت في خلق نوع من التجانس بين المنطوق والمكتوب في اللغة العربية حديثاً، وبيان مدى مناسبة هذه الاقتراحات لخصوصيّة اللغة العربيّة، ومن ثمّ انعكاسها على قضيّة تيسير تعليم الكتابة العربيّة. ومن هنا تعدّ هذه الدراسة بمثابة دعوة إلى القائمين على أمر اللغة العربية بضرورة إعادة النظر في بعض الجوانب التعليميّة فيها، ومنها جانب أسس الكتابة وقواعدها، في فترة أصبحت اللغة تستعصي على متعلميها نطقاً وكتابة وتركيباً.

وستكون التساؤلات الآتية منطلقات أساسيّة للدراسة:

أ . ما هي أوجه الاختلاف بين النطق والكتابة في اللغة العربيّة، وما هي أسبابها؟

ب . ما أثر ظاهرة التباين بين المنطوق والمكتوب على تعليم قواعد الكتابة العربية في العصر الحديث؟

ج . إلى أي مدى يمكن الاستفادة من الاقتراحات التي قُدِّمتْ لتيسير الكتابة العربيّة؟

المبحث الأول: العلاقة بين المنطوق والمكتوب في اللغة العربيّة

تعد اللغة من أهم الظواهر الاجتماعية التي أنتجها التطور البشري. وتعدّ عاملاً أساسياً من عوامل ربط الفرد بالجماعة. ولذا فقد نالت حظاً وافراً من عناية الباحثين واهتمامهم فأولوها منذ بدايات الحركة العلميّة عناية خاصة بالبحث والدراسة. واللغة في أبسط مفاهيمها تعدّ مجموعة منظمة من العادات الصوتية التي بواسطتها يتبادل أفراد المجتمع الواحد الأفكار والمعارف. يقول ابن جنّي (ت 392هـ):"أمّا حدّها (اللغة) فإنّها أصوات يُعبّر بها كلّ قوم عن أغراضهم"([1]). فاللغة بناء على تعريف ابن جني السابق عبارة عن نظام عرفي مكون من رموز وعلامات يستغلها الناس في الاتصال بينهم، وفي التعبير عن أفكارهم. أو هي الأصوات التي يحدثها جهاز النطق الإنساني، وتدركها الأذن فتؤدي إلى دلالات اصطلاحية معينة في المجتمع المعين.

فاللغة . بناء على ما سبق . في عُرف الباحثين هي المنطوق لا المكتوب؛ وذلك لأنّ اللغة نطقاً أسبق من اللغة كتابةً. وربّما تمرّ على اللغة الواحدة آلاف السنين وهي تنطق ولا تكتب، وعندها قد يفقد الباحث حلقة مهمة من حياة اللغة المنطوقة يمكّنه من دراسة اللغة من جميع جوانبها. أضف إلى ذلك أنّ هنالك لغات إلى يومنا الحاضر لم تكتب أو لم توجد صور منقوشة تعبّر عن الألفاظ المنطوقة، "فاللغة المهريّة في جنوب اليمن وعُمان لا يكتبها أبناؤها، وكذلك النوبية في جنوب مصر وشمال السودان، ومئات اللغات الأفريقيّة"([2]).

ومعنى ما سبق أنّ الحاجة لكتابة اللغة، حالها حال العلوم الإنسانيّة الأخرى، لم تظهر إلا في مرحلة متأخرة، يقول إخوان الصفا: "ثمّ ذهب السلف وبقي الخلف، وتفرّقوا في الأقاليم وتقطّعوا في الأرض وذهبوا في الأطراف؛ فأوجبتْ الحكمة الإلهية والعناية الربانية تقييد تلك الأسماء والألفاظ والحروف بصناعة الكتابة"([3]). وهي في أفضل صورها، أي الكتابة، محاولة إنسانيّة محضة للتعبير عن المنطوق، وما يعنينا في هذا الباب الكتابة العربيّة.

وربما نجم عن ذلك . التأخّر في كتابة المنطوف . خلط ليس يسيراً بين مفهومي: الصوت والكتابة، بمعنى بين ما يُنطق وبين ما يصوّر رموزاً منقوشة للمنطوق. وهذا الخلط على ما يبدو ليس حديثاً بل وقع فيه حتى علماء العربيّة القدامى، إذ نجد بعضاً منهم لم يميّز بين الصوت والحرف، فمصطلح الحرف يدلّ تارة على الصوت المنطوق وأخرى على الصورة المرئيّة المكتوبة، يقول الخليل

بن أحمد الفراهيدي (ت 173هـ):" في العربية تسعة وعشرون حرفاً، منها خمسة وعشرون حرفاً صحاحاً لها أحياز ومدارج، وأربعة أحرف جُوف، وهي: الواو، والياء، والألف اللينة، والهمزة"([4]). وتابع سيبويه (ت 180هـ) الخليلَ في ذلك، فقد ذكر أنّ صور الحروف الأصلية تسع وعشرون، وأنّ أصوات هذه الرموز تبلغ اثنين وأربعين صوتاً([5]). ولكنه استخدم مصطلح (الحرف) للتعبير عن الرمز المكتوب والصوت المسموع، وقد أخذ عليه الأستاذ الألماني(أ. شادة) ذلك([6]). ونتجاوز ذلك فنجد مؤلفات أطلق عليها اسم الحرف، والدراسة تعني الصوت، ونقصد هنا دراسة ابن سينا (428هـ) (أسباب حدوث الحروف)([7])، وفي هذا دلالة واضحة كلّ الوضوح على عدم التمييز بين المصطلحين لا بل والخلط بينهما.

أضف إلى ذلك أنّ بعضاً من الناس قد يتوهّم أن الكلمات المرئيّة، بمعنى الرموز المرسومة، تعبّر تعبيراً دقيقاً عن اللغة المنطوقة، غير أن الحقيقة تنافي ذلك. فالناظر باللغات بشكل عام واللغة العربيّة بشكل خاص يدرك الأمر على حقيقته، يقول محمود فهمي حجازي "لو كان القارىء العربي مثلاً يقرأ الكلمة المدونة حرفاً حرفاً لما استطاع أحد قراءة كلمة عربيّة غير مضبوطة بالحركات، بل لما استطاع الأقدمون قراءة كلمة مدونة بحروف دون نقط، وفي كلّ هذه الحالات يكفي الرمز المكتوب لأن يذكّر القارىء بالصورة الصوتيّة للكلمة المدونة"([8]). ومن هنا ندرك أن العلاقة بين النطق والكتابة هي عملية مقاربة ليس إلا، ولا تحقق تطابقاً كاملاً مع النطق بالصورة التي قد نتوقعها.

فتجد أصواتاً تُنطق ولا تُكتب. وخير ما يمثّل ذلك في اللغة العربيّة الأصوات المديّة بشكل كبير، ونحو ذلك: (هاذا)، في النطق، و(هذا) كتابةً. و(لاكن)، في النطق، و(لكن) كتابةً. و(الرحمان) في النطق، و(الرحمن) كتابةً، ويسن، وإسحق، وطه، وغيرها. ومما يمثّل هذه الظاهرة أيضاً همزة (ابن) بين علمين، فننطق على سبيل المثال محمد ابن علي، ونكتب: محمد بن علي. حتى شاع النطق بين الكثير من المتعلمين والعامة من الناس، أن تنطق كلمة ابن (bin) خالصة من الألف تحت تأثير الرسم الإملائي الذي توسم به.

وعلى العكس من ذلك نجد مالا يُنطق ويُكتب، ونحو ذلك ألف الوصل في حالة وصل الكلام، لا تنطق ولكنها تثبت كتابةً فنقول مثلاً: (فضربْ) نطقاً، ونصورها نقشاً (فاضربْ) بألف. ومن أمثلة ذلك كتابة (ألف واو الجماعة)، التي عُبّر عنها بألف التفريق، بعد الفعل الماضي المسند إلى واو الجماعة كقالوا، وذهبوا([9]). فكتابتها ليس لغرض صوتي البتة، وإنّما قيل لأسباب أخرى مخافة اللبس

بين الواو الأصل واو الجماعة. والحال ليس أفضل في نطق اللام الشمسيّة، فننطق كلمة مثل (السّماء) على النحو الآتي: (**<ssam â>**)، ونكتب (**<lssamâ>**). وكذلك الحال بالنسبة للحرف المدغم نحو السين في المثال السابق، فننطق حرفين ويصوّر بالكتابة حرفاً واحداً. وكذلك الحال في واو (عمرو)، وإن قيل إنّها للتمييز بين (عُمَر) و (عَمْرو)، إلا أنّ الدرس اللغوي الحديث لا يعتدّ بمثل هذه الآراء، ويردّها إلى أسباب أخرى كما سنرى فيما بعد. وكذلك الحال بالنسبة للترقيق والتفخيم، نحو:(سألتُ الله) بالتفخيم، وقولنا: (بِالله) مرققة، ففي الحالتين تكتب واحدة مع إحساسنا بالفرق الواضح بين الحالتين في النطق.

وتجد ما يُنطق بصورة ويصوّر بأخرى، ومثال ذلك نون التنوين. فهل هناك علاقة بين الرمز الموضوع للدلالة على التنوين (الضمّ، والفتحُ، والكسر) والصورة النطقيّة التي يُصوّر بها؟. فالتنوين بجميع أشكاله بالحقيقة نون ساكنة، ويصوّر حركة في الكتابة العربيّة (فتحتان، أو ضمتان، أو كسرتان)، فنقول: جاء محمدُنْ (**dun**)، ونكتب: جاء محمدٌ (**dun**) . وننطق: رأيتُ محمدَنْ(**dan**) ، ونكتب: رأيتُ محمداً (**dan**) ، وكذلك الأمر في حالة الجرّ. حتّى وصل الأمر في كثير من الأحيان أن يظنّ المتعلمون أنّ هذه التنوين هي الدالة الإعرابيّة في الحالات الثلاث، مع أنّها في حقيقة الأمر قضيّة صوتيّة ليس إلاّ، إلا أنّ هذا الاعتقاد أو الوقوع في الخطأ . من وجهة نظري . يمكن ردّه إلى الاختلاف بين النطق والكتابة، فينطق نوناً ساكنةً ويكتب حركة، فوقع اللبس.

وربّما أدرك علماء العربيّة العلاقة بين التنوين والنون، وذلك عندما قرروا أنّ هذه التنوين عوضاً عن النون في المثنى وجمع المذكر السالم، يقول ابن جني: "واعلم أن للنون في التثنية والجمع الذي على حد التثنية ثلاث أحوال: حالا تكون فيها عوضاً من الحركة والتنوين جميعا وحالا تكون فيها عوضا من الحركة وحدها وحالا تكون فيها عوضا من التنوين وحده"([10]). ولكن بالحقيقة . من الناحية الصوتيّة . ما هذه النون إلا التنوين بكلّ ملامحه وسماته النطقيّة، غير أنّهم لم يعبّروا عن هذه التنوين نوناً لتحقق تطابقاً مع نطقها، فبقي الجهد يسير في حدود التفسير للظاهرة.

ومن اللافت للنظر أنّ هذه الظاهرة . التباين بين المنطوق والمكتوب . ليست حصراً على العربيّة إذ إنّها سمة غالبة على جميع اللغات الساميّة القديمة كما يقرر الكثير من الباحثين([11]). وربّما كان أثرها ما زال ماثلاً في بعض اللغات الحديثة ونضرب مثال ذلك من اللغة الإنجليزيّة، ونقول: هل تحقق تطابقاً كاملاً بين النطق والكتابة؟.

إن الناظر في اللغة الإنجليزيّة يجد أنّها ليست أفضل حال من اللغة العربية في هذا المجال؛ إذ نجد ظواهر تمثّل الاختلاف بين المنطوق والمكتوب في جوانب كثيرة. ففيها كلمات تختلف كتابة وتتشابه نطقاً بأكملها، مثل: (write/ right/ rite). وفيها ما يقتصر الاختلاف فيه على الحرف، فنجد حروفاً تتشابه نطقاً وتختلف كتابة، ونحو ذلك نطق حرف (الفاء) في: (**f**ade) و (Musta**pha**)، والكلمتين: (**f**or)، و(**ph**oto). وفيها حروف تكتب ولا ينطق بها، مثل الكاف في (**k**not)، والهاء في (w**h**ich) و(w**h**en)، والباء في (clim**b**). وتجد حرفاً يكتب بصورة واحدة ويُعبّر عنه بصوتين مختلفين، كما في نطق حرف (**C**) في الكلمتين: (**C**inema و**C**ream).

وكذلك الأمر بالنسبة للصور الكتابية للصوائت، فمثلاً الصائت (**A**) يؤدي ثلاثة أصوات على الأقل حسب الكلمات التي يرد بها، مثل: . (shame, bald, rat, ware).

والحرف (**U**) يؤدي خمسة أصوات مختلفة في مثل الكلمات الآتية:

(Mule, nut, minute, survey, sure).

والحرفان (**e, a**) يؤديان أربعة أصوات في مثل:

Fear, bread, heart, wear.

والحرف (**i**) يؤدي نطقين مختلفين في مثل: (Sir, sin).

من خلال ما سبق نجد أنّ ظاهرة عدم المطابقة بين النطق والكتابة أمر لم يكن يقتصر على اللغة العربيّة دون غيرها من اللغات، ومثال ذلك ما وجدناه سابقاً في اللغة الإنجليزيّة، غير أنّ ما يمكن ملاحظته بشكل دقيق أنّ عدم المطابقة باللغة العربيّة بين النطق والكتابة انصبّ بالدرجة الأولى على (الصوائت) بشكل كبير على خلاف اللغة الإنجليزيّة التي أثبتت الصوائت كتابةً وجاء الاختلاف في جوانب أخرى غير الصوائت في بعض الأحيان. ومن هنا كان لزاماً علينا تتبّع الأسباب التي أدّت إلى وجود هذه الظاهرة في اللغة العربيّة بشكل خاص.

المبحث الثاني: مسببات الاختلاف بين المنطوق والمكتوب في اللغة العربيّة

لقد خلصنا سابقاً إلى أنّ ظاهرة عدم المطابقة . الكليّة . بين المنطوق والمكتوب لم تكن تقتصر على اللغة العربيّة، وإنّما سمة غلبتْ على جميع اللغات الساميّة، ولاحظنا كذلك أن ما ميّز العربية عن غيرها من الساميات في هذا الباب هو عدم اعتدادها بكتابة الصوائت في كثير من الأحيان. وعنده نطرح الشؤال الآتي: ما أسباب وجود هذه الظاهر في اللغة العربية؟.

لعلّ مردّ السبب في المسألة السابقة في اللغة العربية يعودإلى أمرين، **أولها:** وجهة نظر علماء العربيّة القدامى للحركات في بنية الكلمة، ويظهر ذلك الأمر في أوضح حالاته عندما ننظر في تحديد القدماء للحروف العربيّة، إذ تتكون عندهم . كما أشرنا سابقاً . من تسع وعشرين حرفاً إذ لم تدخل الحركات القصيرة ولا الطويلة في الاعتبار. وليس معنى ما سبق أنّهم لم يدركوا الفرق بينها، بل على العكس من ذلك قدّموا تصوراً واضحاً لها من حيث التمييز الدقيق بين الصوامت والصوائت من جهة، وبين الصوائت الطويلة والقصيرة من جهة أخرى. فقد روي في ذلك أنّ أبا الأسود الدؤلي قال لكاتبه: إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه إلى أعلاه، وإن ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرت فاجعل النّقطة من تحت الحرف. معتمداً في ذلك على الملاحظة الذاتيّة ودقّته في النطق([12]).

ثمّ تلاه الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 69 هـ) في مقدّمة معجم العين فتوصّل إلى تقسيم الأصوات العربية إلى الأصوات الصحيحة، وإلى الأصوات اللينة أو الهوائيّة، وبذلك يكون قد ميّز الأصوات الصامتة من الأصوات الصائتة أو المصوّتة ([13]). وميّز بين الحركات في اللغة العربيّة، فعبّر عن الفتحة بألف صغيرة مضطجعة فوق الحرف، والكسرة بياء صغيرة تحت الحرف، والضمّة واو صغيرة فوقه، ودرس الإعلال والإبدال، وحكاية الصوت، معتمداً في ذلك على إدراكه الذاتي، وحدسه الخاص. وتمييز الخليل بن أحمد بين نوعين من الأصوات دليل على إدراكه خصائص كلّ نوع منها.

وذهب تلميذ الخليل سيبويه إلى أنّ الفتحة من الألف، والكسرة من الياء، والضمّة من الواو([14]). وإلى ذلك ذهب ابن جنّي حيث قال:"الحركات أبعاض حروف المدّ واللين، وهي الألف والياء والواو. فكما أنّ هذه الحروف ثلاثة، وهي الفتحة والكسرة والضمة، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو"([15]). وذكر أبو حيان في ارتشاف الضرب أنّ هذا هو مذهب الجمهور([16]). وذكر ابن سينا أن الفرق بين الصوائت القصيرة والطويلة يقتصر على كميّة النطق، إذ رأى أن الألف الممدودة المصوتة تقع في ضعف أو أضعاف زمان الفتحة، وأنّ الفتحة تقع

في أصغر الأزمنة التي تصحّ فيها الانتقال من حرف إلى حرف، وكذلك نسبة الواو المصوتة إلى الضمّة، والياء المصوتة إلى الكسرة([17]).

وعلى الرغم من الجهد المشكور للقدماء في هذا الباب، إلا أنّه مما يمكن أن يؤخذ عليهم . مع معرفتهم للصوائت والتمييز بينها وبين الصوامت . إلا أنّهم، على ما يبدو، لم يولوها الاهتمام اللازم وبالذات في الكتابة، فاقتصر أمرها عندهم على أثرها الإعرابي بالدرجة الأولى، وبذلك قدموا صورة تجريديّة للكلمة العربيّة ، فالحروف (ك + ت + ب) و(ج + ل + س) و(ض +ر + ب). خالية من الحركات القصيرة ليس لها وجود ولا معنى في النطق العربي، إذ إنّ نطقها كما أراده علماء العربيةّ يقتضي كتابتها كالآتي: **(ka + ta + ba)**. **(ğa +la +sa)**. **(đa + ra+ ba)** وعندها تتكوّن الكلمة من ستة أحرف. في حين أنّ علماء اللغة القدماء لم يُظهروا منها إلا ثلاثة أحرف. وربّما كان ما سبق دليل واضح على أن علماء العربية القدماء لم يدركوا أثرالحركات في بنية الكلمة "فتوهّموا ضآلة قيمتها، وأنّها أمر ثانوي بالقياس على الحروف، وفي هذا القول بعض المغالاة؛ فللحركات خطورتها في تنويع أصل كلّ معنى . وعن طريقها يتحقق تغاير المعنى الصرفي، والدور البنائي الوظيفي"([18]).

ومن هنا تكمن أهميّة إدراج الصوائت القصير ضمن باب الحروف العربيّة ووضعها ضمن القسمة، فهي تنطق وإن لم تُكتب، فهي ذات تأثير واضح بالمعنى. ويتضح أثر الصوائت في بناء الكلمة في الكثير من الأبنية والأوزان، ونحو ذلك بناء (فَعَل)، و(فَعْل)، و(فُعِل)، و(فَاعَل)، و(فَاعِل) في الأصل الواحد، وأمثلتها على التوالي: ضَرَب، وضَرْب، وضُرِب، وضَارَب، وضَارِب. وفي وزني (فُعْلة) و(فُعَلة)، نحو: ضُحْكة، وضُحَكة. فقد ذكر ابن السكيت أن الأولى بسكون العين تعني ما يُضحك عليه، وفي الثانية في فتح العين فهو كثير الضحك على غيره([19]).

أضف إلى ذلك أثر الصوائت . طويلة أم قصيرة في معرفة صحيح الشعر من معيبه؛ وذلك لتغلغلها بالأسباب والأوتاد، مما جعل علم العروض يقوم على الحركة إذ لا يخلوا كلامهم من ذكر الحركات والسكون في كلمة أو بعضها، فقسموا البيت إلى مقاطع كبرى تُعرف بالتفاعيل، وضغرى تُعرف بالأسباب والأوتاد([20]).

وهذا التوهّم في ضآلة قيمة الحركة في بنية الكلمة ربّما كان من الأسباب التي جعلتهم لا يدرجونها ضمن الحروف العربيّة ولا يولونها اهتماما كبيرا في الكتابة العربيّة، وقصروا دورها على أواخر الكلم

في بيان الموقع الإعرابي للكلمة في بنية الجملة، وكان الأثر واضحا في بعض جوانب الاختلاف بين النطق والكتابة. وتجاوز الأمر ذلك فوجدنا أنّ منهم . أي علماء العربية القدماء . من قلل من أثرها حتى في أواخر الكلم، ونقصد هنا رأي (قطرب) بالحركات الإعرابيّة، حيث قصر أثرها على التخفيف في النطق، وسرعة الانتقال من لفظ إلى آخر([21]).

وانطلاقاً من أهميّة الحركات في بنية الكلمة نجد أنّ الدرس اللغوي الحديث يقرر ضرورة "احترام وجود الحركة (الطويلة، والقصيرة) في أي نظام للكتابة، يُراد به تصوير الحقيقة العلميّة كما هي"([22]). فنجد أنّ البنية الصوتية للغة العربية تتكوّن من الوحدات الآتية:

1 . (28) وحدة صوتيّة من الصوامت: (ب ، ت، ث، ج ،ح، ....).

2 . (3) وحدات صوتيّة من الحركات القصيرة على النحو الآتي:

فتحة قصيرة: a

كسرة قصيرة: i

ضمة قصيرة: u

3 . (3) وحدات صوتيّة من الحركات الطويلة (المدود)، على النحو الآتي:

فتحة طويلة: â

كسرة طويلة: î

ضمة طويلة: û

وبهذه القسمة الحديثة نكون قد أوجدنا لكلّ صوت منطوق في اللغة رمزا مستقلا يمنع الالتباس بغيره من الأصوات.

والخلاصة نجد أنّه من العبث إهمال أثر الصوائت في اللغة العربية في بنية الكلمة، وما لذلك من أثر في تأدية المعاني، إذ إنّ أثرها لا يقتصر على أواخر الكلم، كما ذهب الأقدمون. وعليه فإنّه

يبدو لي أنّ من أظهر الأسباب التي أدّت إلى وجود الاختلاف بين النطق والكتابة في بعض الجوانب في اللغة العربيّة مردّه إلى تصوّر القدماء للصوامت والصوائت، فقد أهملوا جانبها في بنية الكلمة وقدّموا لنا كلمات مجرّدة لا تحقق المنطوق في أدنى صوره.

أمّا **السبب الآخر** الذي يمكن أن نعزو إليه سبب وجود ظاهر الاختلاف بين النطق والكتابة في العربيّة هو تأثّر الكتابة العربيّة بالعادات الكتابيّة للغات الساميّة الأخرى، فهي لم تكن بمعزل عنها، وتمثّل كتابتها مرحلة من هذه المراحل التي مرّت بها الكتابة الساميّة. ويبدو أنّ أفضل أنموذج يمكن أن يعكس ذلك التأثّر هو الرسم الإملائي للمصحف الشريف. وهنا تظهر أهميّة دراسته في معرفة تاريخ الخطّ العربي وما مرّ به من تطورات وتغيّرات، انعكست في معظمها على الكتابة العربية في العصر الحديث، وأوجدت ظاهرة عدم التطابق بين النطق والكتابة؛ إذ تكمن أهميّته بأنّه أول وثيقة وصلت إلينا بصورة متكاملة تحمل في طياتها أسس الكتابة العربيّة في الجزيرة العربيّة، وتعكس بعضاً من العادات الكتابيّة عند العرب . متأثرة بالعادات الكتابيّة للغات الساميّة . عبر مراحل تطورها التاريخي مروراً بالعربيّة.

والمتمعّن في الرسم الإملائي للمصحف الشريف يجد أنّ طريقة الكتابة تسير في اتجاهين:

الأول منها: وقد حافظتْ عليه العربيّة في كثير من جوانبه، وأشرنا إليه سابقاً، وهو عدم الاعتداد بالمدود، مثل: يس، إسحق، والرحمن، طه، وغيرها، وحذف الألف في مواضع دون أخرى، مثل (الركعين) في قوله تعالى "واركعوا مع الراكعين". (البقرة: 43).

والثاني منها لم تحافظ عليه العربيّة، بل وجاء مخالفاً لسنن الكتابة عند العرب، أو المعهود منها، مثل: زيادة الألف في (لأاذْبحنَّه) في قوله تعالى:"لأعذبنّه عذاباً شديداً أو لأاذْبحنَّه ". (النمل: 21). زيادة الياء في (بأييد) في قوله تعالى:"والسماء بنيناها بأييد وإنّا لموسعون". (الذاريات: 51). وزيادة الواو في قوله تعالى:"وذلك جزاءو الظالمين". (المائدة: 29). ورسم الألف واواً في قوله تعالى: "وأقيموا الصلوة وآتوا والزكوة".(البقرة: 43). وما رُسم فيه من التاءات ممدوداً (مفتوحاً) والأصل فيه مربوط نحو قوله تعالى:"إنّ رحمت الله قريب من المحسنين". (الأعراف: 56).

لقد وقف الباحثون من هذه المسألة مواقف مختلفة، فمنهم من ربط صحّة الخطّ في المصحف الشريف بقداسة النص القرآني، ومكانة القائمين على كتابته، وعندها فسّر الاختلاف في الرسم الإملائي بالمعنى المراد، وقد فُصّل القول فيها في كتاب البرهان([23]) ، ومن ذلك أنّ زيادة الألف في

(لأذبحنّه) ، إذ إنّ الزيادة تنبيه على أنّ الذبح لم يقع. وفي زيادة الياء في (بأييد). روي عن أبي العباس المراكشي قوله: إنّه تنبيه على كمال القدرة الرّبانيّة، إذ إنّ القوة التي بنى الله بها السماء هي أحقّ بالثبوت في الوجود من الأيدي. ومثل ذلك زيادتها بعد الهمزة في آخر الكلمة في حرف واحد، في سورة الأنعام في قوله تعالى :"من نبإِى المرسلين". (الأنعام: 34). تنبيها على أنّها أنباء باعتبار أخبار، وهي ملكوتيّة ظاهرة. وعلى ذلّك فسرت زيادة كلّ حرف في الرسم الإملائي للقرآن الكريم.

وبذلك فُسّر حذف الألف في كلمة (الكتاب) وإبقاؤها في كلمة (القرآن) في قوله تعالى:"كتاب فُصّلت آياته قرآناً عربياً لقوم يعلمون". (فصلت:3). فالقرآن هو تفصيل الآيات التي أحكمت في الكتاب، فالقرآن أدنى إلينا في الفهم من الكتاب وأظهر في التنزيل.

وفُسّر حذف بعض الحروف على دلالة معنويّة يقتضيها الأمر، ومن ذلك حذف الواو في الرسم الإملائي في قوله تعالى:"سندعُ الزبانية". (العلق: 8). إذ إنّ فيه سرعة الفعل وإجابة الزبانية وقوّة البطش. ومثله :"يمحُ الله الباطل". (الشورى: 24). حذفت الواو علامة على سرعة الحق وقبول الباطل له بسرعة([24]).

وهناك من رأى أنّ مثل هذه المسألة، ونقصد مخالفة الرسم الإملائي في المصحف، ترتبط بمسألة عدم امتلاك الصحابة لصنعة الخط، فجاءت هذه الأمور بمثابة أخطاء إملائّية ليست إلا، وصاحب هذا الرأي ابن خلدون في مقدمته إذ يقول: "إنّ الخطّ العربي كان لأوّل الإسلام غير بالغ إلى الغاية من الإحكام والإتقان والإجادة ولا إلى التّوسّط لمكان العرب من البداوة والتّوحّش وبعدهم عن الصنائع، وانظر ما وقع لأجل ذلك في رسمهم للمصحف حيث رسمه الصحابة بخطوطهم، وكانت غير مستحكمة في الإجادة فخالف الكثير من رسومهم ما اقتضته رسوم صناعة الخطّ عند أهلها، ثمّ اقتفى التابعون من السلف رسمهم فيها تبرّكاً بما رسمه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلّم"([25]).

وأخذ بهذا الرأي بعض المحدثين، ونذكر على سبيل المثال رأي الدكتور محمد حسين علي الصغير في كتابه تاريخ القرآن، حيث يقول: " وأول ما نفاجأ به، هو الهالة الكبرى من التقديس لهذا الرسم مما يضفي شيئا كثيرا من المغالاة التي لا مسوغ إليها في أغلب الأحيان، وإنا وإن كنا لا نعارض تبجيله والاعتداد به، ولكننا نعارض الغلو في شأنه، ويبدو أن هذا الغلو والتقديس، وما صاحب ذلك من هالات، ما هو إلا تعبير عملي عن احترام جيل الصحابة الذين كتبوا المصحف

عند توحيد القراءة، وإن كانت تلك الكتابة مخالفة لأصول الإملاء ، وقواعد الخط، إذ الكتابة تصوير لنطق اللفظ، والعبرة بنطق ذلك اللفظ، لا بتصويره"([26]).

ونحن وإن كنا نتفق مع أصحاب الرأي السابق من حيث إنّ عدم إدراك صنعة الكتابة لا يتنافى مع المكانة الدينيّة للقائمين على هذا العمل، إلا أنّه رأي يفتقد للأسس العلميّة والموضوعيّة في كثير من جوانبه؛ وذلك لأنّ عمل كتابة المصحف الشريف أمر لم يكن بصورة فرديّة تخلو من المتابعة العلميّة، فهو أمر نال جلّ الاهتمام والعناية من القائمين عليه متخذين من رأس الدولة مرجعيّة لذلك، ومما يؤيّد ذلك أن الصحابة قد اختلفوا في الرسم الإملائي لكلمة (التابوت)، فقد قال الزهري: "واختلفوا يومئذ في التابوت والتابوه فقال: النفر القرشيون: التابوت، وقال زيد: التابوه، فرفع اختلافهم إلى عثمان، فقال: اكتبوه التابوت فإنّما أنزل القرآن على لسان قريش"([27]). ففي الرواية السابقة تأكيد لفكرة التمحيص والتمعّن في عملية كتابة المصحف الشريف وليس مجرّد عمل فردي كما يعتقد بعض الباحثين.

وجاء في تفسير الطبري أيضاً بعض الروايات التي تمثّل هذا الجهد الجماعي المراقب والمعتدّ إلى مرجعيّة معينة حين حصول اللبس . ما يدحض كلّ فكرة تراود صاحبها حول وجود تجاوزت في عمليّة كتابة المصحف الشريف. فقد روى أن هانئاً البربري قال: كنتُ الرّسولَ بين عثمان وزيد بن ثابت، فقال زيد سله عن قوله: (لم يتسن) أو (لم يتسنه)، فقال عثمان: اجعلوا فيها هاء([28]).

وقد يقول قائل إنّما يعود سبب الاختلاف في الرسم الإملائي إلى اختلاف القراءات، لأنّ عثمان بن عفان رضي الله عنه . رأى أنّ جمعها في مصحف واحد على اختلافها غير متمكّن إلاّ بإعادة الكلمة مرتين. وكتبت المصاحف العثمانيّة بما فيها من اختلاف في الرسم لتسع القراءات، فكتبت في بعضها وفي بعضها برواية أخرى، فكما اقتصرت على لغة واحدة في جميع المصاحف اقتصرت على رسم رواية واحدة في كلّ مصحف، والمراد في القراءة على عدم الخروج عن رسم تلك المصاحف، فكل جهة تقرأ بالقراءة التي يقرؤها أهلها، ولا يحظر على أهل هذه الجهة أن يقرؤوا بما يقتضيه رسم الجهة الأخرى، ففرّق القراءات على المصاحف التي تحفظها أمّة محمد صلى الله عليه وسلّم، كما نزلت من عند الله([29]).

ويمكن عندها الردّ أنّ دلالة (الأحرف السبعة) التي ورد ذكرها عن عثمان رضي الله عنه مسألة خلاف بين الباحثين، فهل تعني الاختلاف في النطق كما هو شائع بين الناس، أم ماذا؟. لقد أنكر ابن قتيبة وآخرون أن يكون المقصود بـ(الأحرف السبعة) هو الاختلاف بالنطق الذي انعكس

على الاختلاف في الرسم الكتابي. وقالوا لم ينزل القرآن إلا بلغة قريش، لقوله تعالى: "وما أرسلنا من رسول إلاّ بلسان قومه". (إبراهم:4). وقال ابن قتيبة: لا نعرف في القرآن حرفاً واحداً يُقرأ على سبعة أوجه([30]).

والرأي الراجح عند أهل الفقه والحديث، ومنهم: سفيان بن عينية، وابن وهب، ومحمد بن جرير الطبري، والطحاوي، أنّ المقصود ليس اختلاف النطق، وإنّما سبعة أوجه من المعاني المتفقة، والمختلفة لفظاً، نحو: (أقبل: هلمّ)، و(تعالى: عجّل)، و(أخّر: أمهلَ)، و(العِهن: الصوف)، وهكذا. وروي كذلك عن أبيّ بن كعب أنّه كان يقرأ قوله تعالى: "كلّما أضاء لهم مشوا فيه". (البقرة: 20). قرأ (سعوا فيه)([31]). ولذا نستثني أثر (اللغات السبع) من التأثير في اختلاف الرسم الإملائي في المصحف القرآني.

وعندها يمكن القول إنّ أرجح الأسباب التي يمكن أن نعزو إليها هذه الظاهرة، والتي لم يدركها بعض الباحثين وجاءت أحكامهم كما رأينا سابقاً، هو تأثّر الخط العربي بما سبقه من خطوط الساميين، فالخط العربي لم يكن بمعزل عن غيره من الخطوط الساميّة، ولذا يبدو أنّ ما وجد من اختلافات في رسم بعض الحروف عائد إلى هذا التأثر وقد تنبّة بعض القدماء لذلك، يقول الفرّاء في معاني القرآن :"إنّما كتبوا (الرِّبا) في المصحف بالواو، لأنّ أهل الحجاز تعلّموا الخطّ من أهل الحيرة، ولغتهم (الربو) بالواو، فعلموهم صورة الخطّ على لغتهم"([32]).

وجاء في كتب القراءات أيضاً أنّ حمزة قرأ (بأييد) بالوقف، وبالتسهيل، وبإبدال الهمزة ياء مفتوحة أي (بأيْيْد). فمن قرأ بتحقيق الهمزة اعتبرت الياء زائدة، ومن قرأ بتخفيف الهمزة وتسهيلها قرأها بياءين، الأولى الهمزة المبدلة ياء، والثانية هي فاء الكلمة([33]). وقد توقّف الزمخشري عند زيادة الألف في بعض ألفاظ القرآن، ومن ذلك (لأاذْبحنَّه) من سورة النمل في قوله تعالى حكاية عن سليمان:"وتفقّد الطير فقال مالي لا أرى الهدهد أمْ كان من الغائبين، لأعذبنّه عذاباً شديداً أو لأاذْبحنَّه أو ليأتيني بسلطان مبين".(النمل: 20 . 21). وبيّن الزمخشري أنّ الألف قد زيدت لأنّ الفتحة عند العرب في البداية كانت تكتب ألفاً صغيرة، فبقي من ذلك أثر في الطباع، فكتبوا ألفاً أخرى([34]).

وقد دلّت كذلك النقوش المكتشفة حديثاً على بعض أسس الكتابة عند الساميين، إذ لم تكن تُثبت المددود، وهذا ما ذهب إليه ولفنسون في كتابه (تاريخ اللغات الساميّة)، وهذا لأننا نرى كلمة (ثلاثين)، كتبت بدون ألف، كما هو الحال من حذف الألف اختصاراً من مثل (الرحمن)([35]).

ومن أشكال تأثّر الخط العربي بغيره من الخطوط في رسم بعض الكلمات كلمة (عمرو) بالواو. والتي عبّر عنها النحاة بأنّها كتبت بالواو في حالتي الرّفع والجرّ تفرقة بينه وبين (عُمَر). ولكنّه على ما يبدو أثر من أثار الخطوط الأخرى بالخط العربي، فمن سمات الكتابة النبطيّة زيادة الواو، مثل كلمة (وائل) جاءت في الكتابات النبطيّة بزيادة الواو (وائلو)، وكلمة (شمس) جاءت (شمسو). وزيادة الواو لم تقتصر على الكتابة النبطيّة، وإنّما وجدت في التدمريّة أيضاً([36]).

ومن هنا يمكن القول إنّ اختلاف رسم بعض الحروف في المصحف العثماني، بشكل خاص، واللغة العربيّة بشكل عام يعود إلى تأثُّر الكتابة العربية بالعادات الكتابية عند الأمم الأخرى بحكم الصلة أو المجاورة. فالعرب في الحجاز، وإن غلبت عليهم سمة البداوة إلاّ أنّهم لم يكونوا بمعزل عن الأمم الأخرى. ونجد بعض المصاحف في العصر الحديث قد مالت إلى التّخلّص من رسم بعض الحروف على غير المعتاد، والتي تخالف قواعد الكتابة العربيّة، ومنها الألف الزائدة في (لأاذبحنّه). وقد أجاز العلماء ذلك، لأنّه لا يختلف مع القراءة الصحية المتواترة([37]).

ويبدو لي كذلك أن العرب القدماء قد نقلوا تجربة الأمم الأخرى في الكتابة على ما هي عليه، والتي قد تكون تمثّل طرائق في النطق لا تتفق مع طرائق النطق عند العرب، ولم يحاولوا تغيير أسس الكتابة عندهم لتنسجم مع طريقة النطق العربيةّ فجاء الاختلاف بين العمليّة الصوتيّة وكيفيّة تصويرها كتابةً، ومن هنا كان لزاماً علينا إعادة النظر في بعض أسس الكتابة العربيّة لتنسجم مع النطق الصوتي عند العرب لتحقق توافقاً في بعض الجوانب التي قد تؤثّر على عمليّة تعليم القراءة.

المبحث الثالث: دعوات المطابقة بين المنطوق والمكتوب في اللغة العربيّة

لقد نجم عمّا وجدناه سابقاً من عادات كتابيّة في اللغة العربية، أن انقسم الباحثون في مسألة المطابقة بين المنطوق والمكتوب وعدمها إلى قسمين: **الأول** يرى إمكانيّة المطابقة بين النطق والكتابة، و**الثاني** يرى استحالة الأمر. ويبدو أنّ أول ظهور للاتجاه الأول كان على يد بعض المستشرقين أمثال المستشرق (سبيتا)([38]) في كتابه (قواعد العربيّة العاميّة في مصر) سنة 1880. وأشار إلى أن هدفه من هذه الدعوة تيسير الكتابة العربيّة من حيث المطابقة بين المنطوق والمكتوب، وبالذات الحركات (الصوائت) حيث لا يوجد ما يمثلها كتابة في اللغة العربيّة، فتستعصي على

متعلميها. حيث رأى أن الاستمرار في استعمال الحروف العربيّة في الكتابة العربية أمر لن يحلّ المشكلة، وعلى العكس من ذلك بل يزيدها تعقيداً، وكان الاقتراح عنده استبدال الحروف اللاتينيّة بالحروف العربيّة لمقدرتها على تصوير المنطوق بشكل متكامل كما يرى.

ونظراً لأهمية المسألة فقد أصبحت مثار الحديث بالنسبة للمهتمين باللغة العربيّة وتعليمها، وكان على رأس تلك الاهتمامات اهتمام مجمع اللغة العربيّة في القاهرة، حيث جعلها مدار كثير من المقترحات والمناقشات. ووصل الأمر إلى وضع جائزة قدرها ألف جنيه مصري (في 21/ 4/ 1944) مقابل لأحسن اقتراح لتيسير الكتابة، والاهتداء إلى طريقة تمكّن من عمليّة المطابقة الكليّة بين النطق والكتابة. وقُدّمت في هذه المسألة بعض الاقتراحات، منها ما دعا إلى استبدال الحروف اللاتينية بالحروف العربيّة، ورأى الآخرون ضرورة استبقاء الحروف العربيّة، واختلفوا كذلك في علامات الحركات. ومن هذه الاقتراحات اقتراح عبد العزيز فهمي([39])، حيث دعا إلى استبدال الحروف اللاتينية بالحروف العربيّة، إذ إنّ الرسم الكتابي للغة العربية لا يحقق المنطوق بصورة متكاملة، وعندها لا يتيسّر معه قراءتها قراءة مسترسلة مضبوطة حتّى لخيرة المعلمين، وذلك لخلوه من حروف الحركات، رابطاً رأيه السابق بمسألة رقي الأمّة وتطورها، حيث يرى أنّ جميع اللغات التي تستعمل حروف الحركات أو صوراً للحركات المنطوقة في أبنية المفردات هي الأمم الراقية علمياً وصناعياً، وهم أهل أوروربا وأمريكا، عازياً بالوقت ذاته تأخّر بعض الأمم كالصين وإيران، والأتراك، والعرب إلى عدم إظهار الحركات كتابة.

وتتلخّص طريقته بوضع مزيج من الحروف اللاتينية والحروف العربيّة التي لها نسبة الثلث في الاستعمال الكتابي. فاستعمل للذال حرف (d) مع وضع شرطة أفقيّة فوق. واستعمل للشين حرف (s) مع شرطة أفقية فوقه، وهكذا. وأضاف إلى هذه الحروف الأحرف اللاتينية التي لا شبيه لنغمتها في العربيّة، وهي(x / p / j / g /c). وأمّا علامات الحركة فقد اختار لها حروفاً ثلاثة من بين حروف الحركة اللاتينية، وهي:

(a) خالية من الشرطة للفتحة، و(u) للضمّة، و (i) أو (e) للكسرة. وأما السكون فلا محلّ لوضع أيّة علامة لها، وأمّا الشدّة فلا لزوم لوضع علامة لها بل يجب تضعيف الحرف المشدد، وأمّا التنوين فيكفي لتشخيصه اتباع حرف الحركة بحرف نون صغيرة أمام حرف الحركة من أعلى.

وذكر أن مزايا هذه الطريقة تكمن في ست عشرة مزية نذكر منها:

. أنّها توجب كتابة كل كلمة قائمة بذاتها مستوفية صورتها اللغويّة، ففيها تسهيل للتعليم والتعلّم.

. تجنّب المعلمين خداع التلاميذ الذين يكتبون الكلمة بطريقتهم الحالية الخالية من الشكل محتملة لأوجه مختلفة من الأداء.

. أن الطفل الذي يتعلّم على طريقة الحروف اللاتينية يسهل عليه سرعة تعلّم أية لغة من تلك اللغات الأجنبية الحيّة.

. كما أنّ هذه الطريقة تسهل تعلّم اللغة العربية لغير الناطقين بها.

وعلى الرغم من أنّ هذه الطريقة المقدّمة من عبد العزيز فهمي تحقق توافقاً في بعض الجوانب بين النطق والكتابة وخاصة الحركات، إلا أنّ خطورتها تكمن في استبدال الحروف اللاتينية بالحروف العربيّة؛ أضف إلى ذلك أنّ اللغات التي تستعمل الحروف اللاتينيّة في كتابتها ليست أفضل حالاً من اللغة العربيّة، فالتباين بين اللفظ والنطق سمة غالبة في هذه اللغات، ومثال ذلك ما لاحظناه سابقاً في اللغة الإنجليزيّة.

ولم يَرُقْ هذا الاقتراح للكثير من المهتمين والباحثين في هذا المجال. ومما قيل فيه :"والنتيجة الحتميّة لاتخاذ الحروف اللاتينيّة بدل حروف العربيّة والتي لم يستطع أحد إنكارها حتى صاحب الاقتراح، هي انقطاع الصلة بين سلف الأمّة وخلفها، وحرمان الخلف من تلك المكتبة الثمينة النفيسة التي تركها أسلافهم وفيها ثمرات عقولهم"([40]).

ثمّ تعددت اقتراحات المطابقة بين النطق والكتابة بصور متعددة، غير أنّها لم ترَ النور لسبب أو لآخر، ومنها اقتراح قدّمه أحد أعضاء مجمع اللغة العربيّة في القاهرة وهو أحمد لطفي السيّد سنة (1899)([41])، فاقترح الدلالة بالحروف على الحركات على أن تدخل هذه الحروف في بنية الكلمة. ويمكن توضيح الطريقة على النحو الاتي:

. فنكتب (ضرب) (ضارابا)، ويقاس عليها ما شابه ذلك.

. وأمّا التنوين فيثبت نحو: (سعدٌ) نكتب (ساعدون) بالرفع، و(ساعدان) بالنصب، و(ساعدين) بالجر.

. يفكّ الإدغام، فنكتب (محمّد) على سبيل المثال (موحاممادون).

ولم يجد هذا الاقتراح قبولا، لأنّه يخلق لنا كما هو واضح من الأمثلة السابقة اختلافاً واسعاً في كثير من الوجوه عن رسمنا الحالي فيقطع الصلة بين ماضينا وحاضرنا. وتوالت الاقتراحات على هذا المنوال إلا أنّها بقيت طي الصحف ولم تصل إلى تحقيق الهدف المنشود وهو المطابقة، وربّما كان آخرها اتخاذ مجمع اللغة العربيّة قرار وجوب حذف ألف (مئة) بدلاً من (مائة)، وجوازفصل الحروف المتصلة نحو: ثلاثمئة تُكتب (ثلاث مئة) وهكذا.

أمّا الاتجاه الثاني فيرى أصحابه أنّ عمليّة المطابقة بين النطق والكتابة أمر في من الاستحالة الشيء الكثير، يقول عبد الصبور شاهين:" وفرق عظيم بين ما ينطقه المتكلّم، و تسجله الكتابة من نطقه عامياً كان أو فصيحاً، فإنّ الكتابة في أية لغة تعجز بطبيعتها عن تسجيل جملة من الظواهر والوظائف النطقيّة العامّة، كالنبر والتغيم في حالات الاستفهام، والنفي، والإنكار، والتعجب والتحسر، وهي وظائف ذات دلالة مباشرة في الحدث اللغوي. ودعك من الظاهر اللهجيّة، كالكشكشة والكسكسة وغيرهما"([42]). وفي ذلك يقول أنطوان ماييه أيضاً إنّ اللغات "التي يستطيع الباحث في علم اللسان أن يلاحظها لغات لها صيغة مكتوبة، ومعظم الاختلافات في النطق التي تتميّز بها اللهجات المختلفة والطبقات الاجتماعيّة المتباينة لا تظهر في الكتابة"([43]).

ونحن وإن كنّا نتفق مع الرأيين السابقين في هذا الباب من حيث استحالة قدرة اللغة المكتوبة تصوير النطق في بعض مظاهره، إلا أنّ السياق العام قد يُظهر بعضاً من هذه الحالات كالتعجب أو الدهشة أو غيرها. وانطلاقاً مما سبق فقد وجدت بعض الدعوات التي تقوم على أساس هجر كل محاولات المطابقة بين النطق والكتابة في اللغة العربية، ومن ذلك ومن هذه الآراء رأي للباحثة سمر رَوحي حيث تقول:"وإذا كانت قضيّة المطابقة باطلة علمياً فإنّه عبث من العبث أن نسعى إليها ونصرف الوقت والجهد في أمر ليس له أساس علمي"([44]). وتذهب أبعد من ذلك حين تقرر أنّ للكتابة خصائص نابعة من ثباتها، وهي:

. لا تنقل الكتابة التفاعلات الصوتيّة التي تؤثر في بنية الكلمة.

. لا تنقل الكتابة الخصائص المحليّة والإقليميّة.

. تحافظ الكتابة على الاستعمالات القديمة، لذا ترى أنّ كتابة المصحف القرآني حسب الرسم العثماني شيء ثابت لا يُسمح بتغييره وتعديله.

. تستخدم الكتابة قواعد النحو ومفردات اللغة بدقّة لتوفّر الوضوح وتبتعد عن الغموض، ومن ثمّ توضّح الصّيغ النحويّة وقيم المفردات.

ونحن وإن نتفق مع الآراء السابقة جميعها في أنّ عمليّة المطابقة التامة أمر فيه من الصعوبة ما لا يخفى على أحد، إلا أنّه ليس من الضروري هجر محاولات التقريب بين النطق والكتابة، وخصوصاً في كتابة الأصوات المديّة، والتنوين، حيث لجأ الباحثون العرب إلى استعمال الرموز الصوتية الاستشراقيّة في تحليل الصيغ وبيان تغيراتها تيسيراً للعمل، قصد الإفهام وتسجيلاً لكلّ العناصر النطقيّة، كما هي في واقع النطق عندما عجزت الرموز العربية عن تسجيل هذه التغيرات بصورة دقيقة.

أضف إلى ذلك أنّ من خاض في سلك التعليم الأساسي في مراحله الأولى، أو خالط هموم من يقومون بهذا العمل سيدرك أهميّة مثل هذا التقريب، ومدى المشقّة في توصيل القاعدة الكتابيّة للمتعلمين. حيث يجد الواقع الكتابي مخالفاً للواقع النطقي فيقع في حيرة في تعليم تلاميذه. فما نسعى إليه هو خلق نوع من التجانس بين النطق والكتابة في الجانب الأكثر تأثيراً على عمليّة تعلّم الكتابة العربيّة، مما قد يخفف من وطأة المباعدة بين النطق والكتابة، ولعلّ من يعمل اختباراً للمراحل التعليميّة الأولى بالإملاء سيجد أنّ معظم الأخطاء الكتابيّة التي يقع فيها الطلبة تكمن في كتابة **المدود** (لاكن، هاذا، الرحمان) **والتنوين** (محمدن، مدرستن..)، وعدم التفريق بين التاء المربوطة والمفتوحة. واللافت للنظر أننا سنجد أنّ من معظم الواقعين بالخطأ هم من أكثر الطلبة ذكاء وإدراكاً؛ إذ إنّهم اعتمدوا القاعدة (ما ينطق يُكتب) ولم يركنوا إلى الحفظ فيها فكانت تشكّل عائقاً في تعليم الكتابة أو القراءة في بعض جوانبها، أما الصوامت القصيرة في بنية الكلمة فإنّها . من وجهة نظري . على الرغم من أهميتها في بنية الكلمة وتادية المعاني، قد لا تشكّل أمراً عسيراً في وجه التعليم، فالطلبة قد يدركون أنّ أثرها يقتصر على النطق دون الكتابة.

ومما يؤيد وجهة نظر الباحث هذه بعض الدراسات التربوية الميدانيّة الحديثة، ومنها دراسة بعنوان: (الأخطاء الشائعة لدى تلاميذ المرحلة الابتدائيّة من وجهة نظر معلمي المادة ومعلماتها)([45]). وخلصت الدراسة التي اتخذت من (40) معلمة لمادة الكتابة عينة لها، أنّ معظم الأخطاء التي يقع بها الطلبة في المرحلة المعنية تكمن بداية في كتابة التنوين بجميع أشكاله نوناً، وحصلت على وسط مرتفع (95.8%). وثانيهما تحويل الحركات إلى حروف أصليّة، وحصلت على

المرتبة الثانية بنسبة (83%). ومن ثمّ الخلط بين التاء المربوطة والتاء المفتوحة، وحصلت على نسبة (80.%).

ومنها أيضاً دراسة أخرى بعنوان :(دراسة تحليلية مستعرضة للأخطاء الإملائيّة الشائعة لدى تلاميذ الصفوف من الأول إلى الخامس)([46]). حيث تمّ اختيار عينة الدراسة من طلبة هذه المرحلة، وبلغ عددها (292) طالباً. وقد أظهرت نتائج الدراسة أنّ أكثر الأخطاء الكتابية شيوعاً لدى عينة الدراسة يكمن: أولاً بالخلط بين التاء المفتوحة والتاء المربوطة، حيث بلغت نسبة الخطأ (72.1%). والخلط بين النون والتنوين بأشكاله المختلفة بلغ نسبة (.165%). والخلط بين الحرف والحركة، وعدم التمييز بين حالات إثبات المدود من عدمها، بلغت نسبة الخطأ (64.7%).

نتائج البحث وتوصياته:

بعد العرض السابق لأسس الكتابة العربيّة وبيان بعضاً من جوانبها، والمسببات التي أدّت إلى وجود ظاهرة التباين بين المنطوق والمكتوب، واختبار الفرضيات التي قامت عليها الدراسة، خلصتْ إلى النتائج والتوصيات الآتية:

1. لم يولِ علماء اللغة العربية القدماء الصوائت حقّها في بنية الكلمة العربيّة، ولذا قدّموا صورة تجريدية للكلمة العربيّة لا تحقق المنطوق في كثير من جوانبه. فكان ذلك الأمر سبباً من أسباب التباين بين النطق والكتابة.

2. لقد كان للكتابة في اللغات الساميّة أثر واضح في قواعد الكتابة العربيّة والتي ما تزال تحافظ على جزء غير يسير منه.

3. ربّما نقل العرب تجربة بعض الأمم السابقة في عمليّة تصوير المنطوق دون مراعاة لاختلاف النطق بين الطرفين، فكانت سبباً في ظهور بعض أوجه التباين بين النطق والكتابة في اللغة العربيّة.

4. التباين بين المنطوق والمكتوب سمة لا تقتصر على اللغة العربيّة وحدها، وإنّما تتجاوزها إلى جميع اللغات الساميّة.

5. من نتائج التباين بين النطق والكتابة في اللغة العربيّة أن وجدنا أنّ كثيرا من الناس أصبحوا ينطقون كلمة (ابن) بين علمين (بِن) خالصة من الألف تماماً. ويُنظرن للتنوين في آخر الأسماء على أنّه هو الدالة الإعرابيّة. وساقنا الأمر إلى النتيجة الآتية، وهي: ضرورة إعادة النظر في بعض أسس الكتابة العربيّة لتحقق نوعاً من التطابق تيسيراً على متعلميها.

6. تكمن خطورة بعض دعوات تيسير الكتابة العربيّة في أنها كانت تسعى إلى استبدال الحروف اللاتينيّة بالحروف العربية.

هوامش البحث ومراجعه:

[1]– ابن جني، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، بيروت، عالم الكتب، ج1/ ص33.

[2] . حجازي، محمود فهمي، **مدخل إلى علم اللغة**، القاهرة، الدار المصرية السعودية (2006)، ص35.

[3] . إخوان الصفا، **رسائل إخوان الصفا وخلان الوفا**، تحقيق: عارف تامر، بيروت، منشورات عويدات، (1995)،ج3/ 142.

[4]– الفراهيدي، الخليل بن أحمد، **العين**، تحقيق: مهدي المخزومي وآخر، مكتبة الهلال، ج1/ ص 57.

[5]– سيبويه، أبو بشر،**الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، (ط2)، ج4/ ص432 .

[6]– أنيس، إبراهيم، **الأصوات اللغوية**، مصر، مكتبة الأنجلو (2010)، ص111.

[7] . ابن سينا، أبو الحسن، **رسالة أسباب حدوث الحروف**، تحقيق محمد حسان وآخر، دار الفكر، ط1(1983).

[8] . حجازي، محمود فهمي، **مرجع سابق**، ص 36.

[9] . الأنصاري، ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، (ط1)، ج1/330.

[10] -ابن جني، أبو الفتح عثمان، **سر صناعة الإعراب**، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، ط1(1985)، ج2/ 449.

[11] . شاهين، عبد الصبور، **المنهج الصوتي للبنية العربيّة**، بيروت، مؤسسة الرسالة، (1980)، ص34.

12– الداني، أبو عمرو، **المحكم في نقط المصاحف**، تحقيق: عزة حسن، دمشق، دار الفكر، ط2(1407)،ج 1/ ص 4.

13– نور الدين، عصام، **علم وظائف الأصوات اللغويّة**، بيروت، دار الفكر اللبناني(1992)، ص 162.

14 . سيبويه، أبو بشر، **مرجع سابق**، ج3/ ص426.

15– ابن جني، أبو الفتح، **الخصائص**، 2/ 315.

16 . الأندلسي، أبو حيان، **ارتشاف الضرب**، تحقيق: رجب عثمان محمد، القاهرة، مكتبة الخانجي، (1998).، ج1/ 18.

[17] . ابن سينا، أبو الحسن، **مرجع سابق**، 16.

[18] . الجنيدي، أحمد علم الدين، **حركة عين الكلمة الثلاثيّة في العربيّة ولهجاتها**، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج/ 29/ 1392. ص 173.

[19] . ابن السكيت، أبو يوسف بن يعقوب، **إصلاح المنطق**، تحقيق: أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، القاهرة، دار المعارف (1949)، ص 429.

[20] . تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، القاهرة، الهيئة المصريّة العامة للكتاب، ط3(1985). 72.

[21] . الزجاجي، أبو القاسم، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق: مازن المبارك، مكتبة دار العروبة، (1959)، ص 70. 71

[22] . شاهين، عبد الصبور، **البنية الصوتية للكلمة العربية**، المغرب، دار الثقافة (1994)، ص 35.

23– يُنظر مثل هذه الآراء:الزركشي، محمد بن بهادر ، **البرهان في علوم القرآن**، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، (1391)، ج1/ ص387.

[24] . الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، **مرجع سابق**، ج1/ ص387 . 398.

[25]– ابن خلدون، **مرجع سابق**، ج3/ ص 883 . 884.

[26] . الصغير، محمد حسين علي، **تاريخ القرآن الكريم**، بيروت، دار المؤرّخ العربي، ص132.

[27] . الزركشي، بدر الدين، **مرجع سابق**، ج1/ ص 376.

[28] . الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، **تفسير الطبيري**، تحقيق: محمود محمد شاكر وآخر، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، (ط2)، ج5/ ص263. 264.

[29]– أحمد بن يحيى البلاذري، **فتوح البلدان**، بيروت، دار مكتبة الهلال (1978)، ص457.

[30] . الزركشي، بدر الدين، **مرجع سابق**، ج1/ ص 219 . 212.

[31] . السيوطي، جلال الدين، **الاتقان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل، بيروت، المكتبة العصرية (2003)، ج 1/ ص47.

[32]– الفرّاء، أبو زكريا، **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد نجاتي وآخرون، مصر، دار المصريّة للتأليف والنشر، (1980).

[33]– أحمد بن محمد الدمياطي، **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر**، القاهرة، المطبعة العامة (1285)، ص400.

[34]– الزمخشري، محمود بن عمر الخوارزمي، **تفسير الكاشف**، بيروت، دار الكتاب العربي (1366)، ج2/ ص 217.

[35]– ولفنسون، إسرائيل، **تاريخ اللغات الساميّة**، القاهرة (1980)، ص 190. 191.

[36]– البعلبكي، رمزي، **الكتابة العربية والساميّة دراسات في تاريخ الكتابة وأصولها عند الساميين**، دار العلم للملايين، (1981)، ص330.

[37]– أبو الفتوح، محمد حسين ، **رسم المصحف العثماني**، المجلّة العربيّة، م/7، العدد الأول والعدد الثاني، 1989م.

[38] . سعيد، نفوسة زكريا، **تاريخ الدعوة إلى العاميّة وآثارها في مصر**، مصر، وزارة الثقافة، (1964)، ص 207. 210.

[39] . مجمع اللغة العربية في القاهرة، **تيسير الكتابة العربية**، منشورات مجمع اللغة العربية في القاهرة، (1946)، ص 1. 43.

[40] . سعيد، نفوسة زكريا، **مرجع سابق**، ص218.

[41] . مجلة الموسوعات، (1899).

[42] . شاهين، عبد الصبور، **مرجع سابق**، ص10.

[43] . مايبه، أنطوان، **منهج البحث في الأدب واللغة**، ترجمة: محمد مندور، دار العلم للملايين، بيروت، 1946، ص86.

[44] . روحي، سمر، **قضايا اللغة العربيّة في العصر الحديث**، العين، مركز زايد للتراث والتاريخ (2007)، ص57.

[45] . الموسوي، نجم عبد الله غالي وآخرون، **الأخطاء الشائعة لدى تلاميذ المرحلة الابتدائيّة من وجهة نظر معلمي المادة ومعلماتها**، كلية التربية جامعة البصرة، (2006).

[46] . بركات، زياد أمين، **دراسة تحليلية مستعرضة للأخطاء الإملائيّة الشائعة لدى تلاميذ الصفوف من الأول إلى الخامس**، جامعة القدس المفتوحة، (2008).